



منظومة تربوية متهاكة تبحث عن الخلاص

أول
النداء

ذ. عبد الرحمن العطار

بسم الله الرحمن الرحيم

منظومة تربوية مغربية متهاكة تبحث عن الخلاص في ظل نموذج تنموي جديد

يصدر هذا العدد من مجلة النداء التربوي في سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية يطبعها الاحتقان وانعدام الثقة والاستقرار، وتواصل النهج ذاته في التعامل مع منظومة تربوية وتعليمية تعاني عللا متعددة في مناحي شتى تحول دون بلوغ المرامي المطلوبة والغايات المقصودة في إملاءات أنى لها أن تحقق ما أريد له أن يحقق الإنصاف والجودة والارتقاء دون جدوى، بشهادة التقارير الرسمية قبل الدولية. أول هذه السياقات: للموسم الدراسي 2021-2022 الذي دُشن فيه رجوع التلاميذ إلى الفصول الدراسية بصفة عادية بعد أن غادروها اضطراريا مع تداعيات كورونا في شهر مارس 2019، وعاودوا زيارتها بصفة تناوبية في الموسم الماضي ما بين التعلم حضوريا والتعلم عن بعد؛ فبعد حوالي السنة و النصف قضاهما أغلب التلاميذ في مرحلة "التعلم عن بعد"، رجعوا إلى مقاعدهم بنصيب متواضع إن لم نقل ضعيف من المكتسبات المعرفية تم تعلمها عبر الهاتف أو الحاسوب أو المدرسة التلفزية لمن توفرت له تلك الوسائل أو بالتعلم الحضوري التناوبي، عاودوا دراستهم ومعهم أيضا نصيب وافر من المعاناة التي عاشوها مع أسرهم في الحجر الصحي وطبيعة التعلم عن بعد، معاناة لا شك أن أثرها سيكون بالغاً على ذواتهم ووجدانهم ونفسياتهم ومكتسباتهم وكفاياتهم لزمّن لن يكون قليلا على أية حال.

ومن السياقات المهمة التي لا يمكن تجاوزها لتفصيل القول في مجريات الدخول المدرسي والجامعي وسياقاته السياسية، سياق الهرولة المتسارعة للدولة للارتقاء في أحضان التطبيع مع الكيان الصهيوني،

ولقد نهنا إلى خطورة التطبيع من بوابة التربية والتعليم¹ في العدد 27، وحصل بعض ما تم التحذير منه؛ إذ عقدت بعض المؤسسات الجامعية شراكات مع كيانات صهيونية، كما فرض على بعض التلاميذ ببعض المؤسسات التعليمية أنشطة اتصال مباشر مع مؤسسات لها ارتباط وعلاقة بالتطبيع بدون سابق علم آباء وأولياءهم.

لقد عملت آليات الدولة على تسريب هذا التطبيع إلى البرامج والمناهج المدرسية؛ إذ فوجئ التلاميذ وأسرهم بمن مضمون بعض الكتب المدرسية المقررة في السلك الابتدائي التي شملها مشروع تنقيح وتطوير المنهاج وقد أدرجت بها مقاطع تدعو للتطبيع، بل منها من وصل إلى المس بمقام الرسول الكريم ﷺ تلميحا بشكل غير مباشر، ولا شك أن كل هذه الإجراءات التي أقحمت عبر بعض الأجهزة التي يتحكم بها النظام وفرضت على أفراد الشعب، والتي تتلبس بمسوح التسامح والتعايش قصد إحداث اختراقات في الوجدان القيمي للناشئة وفي اللحمة النازمة لهوية المجتمع لن تجد إلا الصد والرفض اللذين ظهرا في هذا التنديد الكبير والاستنكار العظيم لمختلف مكونات المجتمع المغربي وفي طليعتها نخبة رجال ونساء التعليم لهذا التطبيع مع من اغتصب أرض فلسطين أرض الإسراء والمعراج وقتل أهلها وأطفالها، ويريد أن يمحو ذاكرة أمة بالاستناد إلى قيم مهزومة ومصالح وموهومة.

تميز هذا الدخول المدرسي بعدة أحداث: نقف بداية لنسجل بإيجابية ما قدمه أطر التعليم والوزارة من تفان في هذه المرحلة الاستثنائية التي مرت بها المدرسة المغربية وما بذلوه من جهد لتدريس التلاميذ عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، ونتأسف كثيرا لما ينخر تصريف ميزانية التعليم من فساد كبير بدون حسيب ولا رقيب، ونماذج ملفات الفساد التي يثيرها الإعلام كثيرة ولا يمكن الوقوف عندها في هذه المناسبة، تفتح وسرعان ما تعبر إلى عالم النسيان دون محاسبة. (ونسجل الاضطراب البين في تحديد الدخول المدرسي والجامعي والتأخير في تحديد الدخول الفعلي إلى الأسبوع الأول من أكتوبر)، و من المفارقات الغريبة إسناد وزارة التربية الوطنية لوزير سابق للداخلية أسهم بكل ما أوتي من قوة في قمع المحتجين المسلمين من رجال ونساء التعليم

نسجل بعض ما وقع في ساحة التعليم لنكون على بينة وعلم بأهم الوقائع التي تجعل منظومتنا التربوية تغرق في الأزمة المستمرة، وتتخبط في المشاكل جراء القرارات المزاجية والارتجالية التي تنعكس على

¹ انظر ذ. محمد حمداوي "أول النداء: مخاطر التطبيع من بوابة التربية والتعليم" العدد 27، سنة 2021

أداء أطرها ومستوى تعلم تلاميذها وطلبها مما يجعلها في الرتب المتأخرة على صفحات التقارير الدولية والإقليمية²، ونتائج التلاميذ المغاربة في الروائز الدولية فاضحة³. وما تصدره التقارير الوطنية كارثي⁴. دخول مدرسي وجامعي تزامن مع نهاية انتخابات أجريت بداية شهر شتنبر 2021 وتنصيب حكومي جديد، أعلن خلاله الوزير السابق عن تأخير هذا الدخول بحوالي شهر إلى حدود بداية شهر أكتوبر 2021، تأخير أول لإجراء الانتخابات وتأخير ثان بدون أي تبرير، وكأن لسان حاله يريد أن يقول سأترك شرف إعطاء انطلاقة الموسم لوزير الحكومة الجديدة، ضاربا عرض الحائط مصلحة أكثر من 900 ألف طفل في مرحلة الروض، و8 ملايين تلميذ بالمرحلة الابتدائية والثانوية، وحوالي مليون طالب في التعليم العالي⁵، مضيفا أعباء كبيرة إلى كاهل الأساتذة ليدبروا مضمون البرامج الدراسية والجامعية وفق زمن دراسي اقتطع منه شهر كأنه عطلة إضافية للاستراحة من "تعب الانتخابات".

إلا أنه في ظل هذه الاستراحة وقبل التحاق التلاميذ بالفصول وبدون وجود مبرر أيضا، أصدر الوزير نص المذكرة رقم 80×21 بتاريخ 15 شتنبر 2021 بشأن تأطير إجراء المراقبة المستمرة لإعادة النظر في إجراءات المراقبة التربوية التي كان مستهجنا التنقيص من الوضع الاعتباري لمادة التربية الإسلامية والاجتماعيات، إلا أن ردة الفعل وحدة النقد جعلت الوزير أو من ورائه يعيدون النظر في عناصر المذكرة وإصدار المذكرة رقم 81×21 بتاريخ 16 شتنبر 2021 بشأن الجداول التفصيلية لفروض المراقبة المستمرة الموحدة ومكونات الإشهاد ووزنها، ثم إلغاء العمل بالمذكرتين معا يوم 29 نونبر 2021 استجابة لاحتجاج التلاميذ على مضمون هذه المذكرة برمتها.

أوردنا هذا الحدث لنعطي مثالا لنماذج القرارات المتسمة بعنصري الاستفراد و"الارتجال" بتقديم مبرر أو دون ذلك، وقد وضعنا "ارتجال" بين قوسين حسب الظاهر لأن إمعان النظر في العديد من القرارات

² المغرب حل في الرتبة العاشرة عربيا و110 عالميا، من أصل 160 دولة شملها التصنيف الخاص بجودة التعليم حسب تقرير "اليونيفيل" التابعة لمنظمة "اليونسكو" ضمن التصنيف الخاص بعام 2017.

³ "البرنامج الدولي لتقويم التلاميذ PISA 2018" صنف المغرب في المرتبة 75 من بين 79 دولة. نتائج اختبارات "TIMSS" 2019 التي تشرف عليها الجمعية الدولية لتقويم الأداء التربوي: احتل المغرب الرتبة 55 من أصل 58 دولة في اختبار العلوم، والرتبة 36 من ضمن 39 دولة بالنسبة للسنة الثانية إعدادي، والرتبة 55 من 58 دولة في الرياضيات بالنسبة للسنة الرابعة ابتدائي، والرتبة الأخيرة في قائمة 39 دولة بالنسبة للسنة الثانية إعدادي.

⁴ تقارير - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي > <https://www.csefrs.ma> تاريخ الاطلاع: 08 دجنبر 2021

⁵ المغرب من أجل نظام تعليمي أقوى في حقبة ما بعد جائحة فيروس كورونا

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/10/27/a-case-for-building-a-stronger-education-system-in-the-post-covid-19-era> تاريخ الاطلاع: 06 دجنبر 2021

وأبضا حسب عرض وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين 22 نونبر 2021

الصادرة من دون مراعاة اعتبار للشركاء الاجتماعيين ودون إيلاء اهتمام للرفض المجتمعي حين اتخاذ بعضها (نموذج احتجاجات التلاميذ الواسعة بخصوص إضافة ساعة قارة خلال السنة بدل ربطها بالتوقيت الصيفي) ويوحى بوجود خطة تستهدف مصالح البلد بكاملها، خصوصا عند تحليل المآلات التي يتجه إليها البعض لضرب عدد من القيم المجتمعية.

نموذج آخر من القرارات للوزير الحالي نلمسه في تحديد سن الثلاثين شرطا للترشح لمباريات أطر أكاديميات التربية والتكوين، ضدا على القوانين⁶ المعمول بها. وهو قرار تم الاستفراد به أيضا كغيره وقدمت له مبررات تحقيق الجودة التي لا تجد لها موقعا في الموضوع، قرار ترك تدمرا واسعا في صفوف حاملي الشهادات، وفتح بابا للحراك الاحتجاجي لفئات كثيرة تم إقصاؤها من الترشح.

وفق هذه السياسة نجد استمرارية في التنزيل المرتجل لمشاريع القانون الإطار والذهاب بعيدا في تنفيذ مقرراته ومشاريعه، بطريقة تذكرنا بالمنهجية نفسها التي تم إعمالها في تنزيل البرنامج الاستعجالي الذي كان مصيره الفشل وهدر المال العام؛ فإلى جانب مواصلة تعميم الفرنسية ودعم الفرنسية في كل المستويات التعليمية نجد سيلا من المذكرات والمراسيم التي تتابع لفرض وثائق مرجعية ونصوص تنظيمية مختلفة بأسماء ومسميات متعددة تغرق القطاع في برامج ومشاريع ليست هناك أي ضمانات لتجد طريقها للتنفيذ السليم ضمن بنية مادية وإدارية وتأطيرية هشة على كل المستويات.

عرفت المنظومة التربوية هذه السنة تعيين حكومة جديدة وضع لها برنامج تنزيل النموذج التنموي الجديد وتعيين المسؤول عن لجنة صياغة هذا البرنامج على رأس الوزارة المكلفة بالتعليم، وهو التعيين الذي يعد ثاني تعيين لوزير سابق شغل منصب وزير للداخلية في منصب للتربية والتعليم⁷، وهو أمر قد يجعلنا نفهم أن تعيين وزير داخلية سابق ورئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسؤول على لجنة صياغة النموذج التنموي الجديد، أريد منه التعبير عن كون التعليم يقض مضجع النظام الحاكم، وأن هناك تخطيطا جديا للنهوض بالرأسمال البشري الذي سمح للعديد من الدول ببلوغ تنمية حقيقية أهلها للاصطفاف في صدارة الدول المتقدمة، بيد أنه كنا نأمل صدقا أن تكون الإرادة الإصلاحية هذه المرة حقيقة على غير ما تعود عليه المغاربة في سابق "المشاريع الإصلاحية الفاشلة" فإن العديد من مؤشرات الردة الحقوقية على كافة الأصعدة إنما تزيد من تأكيد استمرارية التوجه الضبطي والتحكم الأمني للدولة التي

⁶ القوانين الوظيفية العمومية وعلى الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الفوق عليها من طرف السلطتين المكلفتين بالتربية الوطنية والمالية بتاريخ 19 مارس 2019، والتي تشير "إلى إمكانية أن يصل الحد الأقصى لسن التوظيف إلى 45 سنة".

⁷ التي يغلب عليها طابع التسيير بالأوامر والتعليمات والضبط الأمني بالإضافة لكونها أم الوزارات بل فوق كل الوزارات، وبعد ذلك يعين هذا الوزير وزيرا منتدبا سابقا في الداخلية على رأس مؤسسة للنهوض بالتعليم الأولي، <https://le12.ma/article/289217> تاريخ الاطلاع:

13 دجنبر 2021

ترى في قطاع التعليم المجال المزعج الرافض لتمرير سياساته الماسية بالمكتسبات والحقوق. ومن الشواهد الدالة على هذا الإزعاج استمرار الاحتقان العام المرتبط بالخصوص بمشاكل الأطر العاملة في المجال التعليمي وفي مقدمتها مشكل أطر الأكاديميات أو مشكل "الأطر التي فرض عليها التعاقد" واستمرار احتجاجها، ولعل أول احتجاج لهذه الفئة تزامن مع بداية استلام الحكومة لمهامها يوم 14 أكتوبر 2021، وهو ما يعتبر مؤشرا على التدمير التي تحس بها هذه الفئة لعدم إدماجها في الوظيفة العمومية، ولعله في ظل هذا الوضع غير المريح الذي تعيشه أطر التعليم لا ننتظر أن تكون المردودية جيدة.

لقد كان إلحاق اسم التعليم الأولي لوزارة التربية الوطنية مؤشرا للاستجابة لمختلف "التقارير المنجزة عن التعليم بالمغرب خلال السنوات العشر الماضية خاصة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، واليونسكو، والبنك الدولي، التي دعت إلى الضرورة الملحة لإرساء تعليم أولي معمم وذو جودة"⁸، لكن النظر في طريقة التنزيل المعتمدة في تدبير إرساء هذا التعليم الأولي ومجموع البرامج التكوينية التي اعتمدت في تأطير المربيّات قد تكشف عن ملامح فشل آخر يرجئ هذا المشروع إلى حين كغيره خاصة مع سيطرة الهواجس المالية وضعف البنيات المستقبلية.

في شأن آخر عبّر تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد عن رغبته في أن يكون أفقه هو "مشروع ثورة أو نهضة تربوية مغربية ستتحقق بحلول سنة 2035"؛ إذ يطمح أن يصل معدل التلاميذ المتمكنين من الكتابة والحساب بشكل صحيح في نهاية المرحلة الابتدائية إلى 90 %. (حاليا 30 %) وإبقاء 90% من التلاميذ إلى نهاية مرحلة التعليم الإلزامي (حاليا 50 %)، وتحسين مستوى اللغة الأجنبية لدى جميع تلاميذ البكالوريا لدرجة المتوسط، والحصول على 450 نقطة (التي تعتبر دون المتوسط الدولي الذي هو في حدود 500 نقطة) في تقارير البرامج الدولية لتقييم التلاميذ، من خلال مدرسة عمومية مغربية تستثمر في الطفولة المبكرة وتضمن تكافؤا للفرص لجميع التلاميذ من خلال الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين ليصبحوا أكفاء ضامنين لتعلماتهم تُحدّد لكل مستوى من مستويات التعلم مع مؤهلات أخرى "مؤهلات التخرج" ليصبح اكتسابها شرطا أساسيا للانتقال للمستوى الموالي، مع تجديد المحتويات والطرق البيداغوجية والوسائل

⁸ تقارير وطنية ودولية - وزارة التربية الوطنية، <https://www.men.gov.ma/Ar/Documents/evaluation-presco160225.pdf>

تاريخ الاطلاع: 06 دجنبر 2021

ونجد أيضا أن تقرير البنك الدولي: "المغرب من أجل نظام تعليمي أقوى في حقبة ما بعد جائحة فيروس كورونا" نونبر 2020 يحث المغرب على تسريع تحقيق العديد من أهدافه مثل تعميم التعليم قبل الابتدائي.

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/10/27/a-case-for-building-a-stronger-education-system-in-the-post-covid-19-era>

تاريخ الاطلاع 13 دجنبر 2021

لتعليم فعال ومحفز"⁹. أهداف حدد لها تقرير المشروع التنموي الجديد ميزانية قدرها ب15,5 مليار¹⁰ درهم عليها أن ترصد بأقصى سرعة (وقدر قيمتها بما يناسب 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي).

وإذا كنا هنا لن نقف الآن تفصيلا عند الملاحظات التي يمكن أن تسجل على المشروع الخاص بالتعليم المرتبط بالنموذج التنموي الجديد، فإننا نكتفي بإمعان النظر في الأهداف المجملّة أعلاه إلى هيمنة هواجس تحسين مؤشرات الروائز الدولية والرغبة في الاستجابة لتوجهات التقارير العالمية التي غالبا ما يكون وراء الانضباط لها الاستفادة من القروض أو المساعدات المالية. مع ضرورة الإشارة إلى أن المشروع التنموي الجديد ربط مشروعه التعليمي بما سماه الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين عبر إجراءين: الأول له علاقة بالتكوين الأساس والتكوين المستمر والثاني (الإجراء السابع) له علاقة بالمسار المهني والتحفيز وإعادة الاعتبار للمدرس في المجتمع المغربي من خلال وضع نظام أساسي موحد يناسب مهن التدريس، ونظام للترقية تحفيزي مرتبط بالمردودية لدى المتعلمين وأنشطة المدرسين المرتبطة أيضا بإجراء ثالث ينظر في عمل الفريق بالمؤسسة.

وإن كل هذه الحزمات إن وفق لها أن ترى النور في ظروف سليمة نرجو أن يكون لها الأثر الإيجابي على كل المنظومة، ونأمل أن يكون المستوى التنفيذي على قدر المستوى التنظيري للمشروع التنموي الجديد. وهنا إنما نتساءل عن مدى توفر الإرادة السياسية الحقيقية للنهوض بالمنظومة أم إن هذا المشروع سيكون فرصة أخرى تفتح للفساد ونهب الأموال المخصصة له كما حصل لمشروع "البرنامج الاستعجالي" وميزانيته التي تبخرت دون حسيب ولا رقيب ولا متابعة.

⁹ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد "مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد" الملحق رقم 2، أبريل 2021. ص: 83 بتصرف

¹⁰ المرجع السابق، ص: 91